تقديم مخطوطة مغربية
حول المراسلات بواسطة الأرقام العربية

للدكتور عبد الهادي التازي

لقد احتفظت خزائن بعض الموظفين السامين المغاربة من الذين انتظموا فى سلك الدولة منذ النصف الثانى من القرن الماضى — احتفظت بوثيقة طريفة تتعلق بموضوع المخاطبات السرية ... وهى تعكس — دون شك — بعض الأنماط التى يمكن أن نتخيلها لمناهج المخاطبات والمراسلات بالأشكال والرموز فى الفترات الماضية ... وقد ندت عن نقيب الدولة ومؤرخها مولاى عبدالرحمن ابن زيدان الذى قدم لنا صورة مشرفة عن معالم الدولة فى كتابه « العز والصولة » .

والحديث عن الوثيقة التى بين أيدينا يستدعى منا أن نتناول عدداً من العناصر الضرورية لإلقاء الضوء على هذا « المفتاح » .

فأولا : مصدرها . . . وثانياً : تحديد وقت كتابتها . . . وثالثاً : مكانها من الطرق الأخرى للكتابة السرية . . . ورابعاً : مضمونها، وهذا العنصر سيستدعى منا الحديث عن طائفة من النقاط التى تتصل بالوضع السياسى والاجتماعى للبلاد وكذلك الخريطة السياسية للمغرب وبقية جهات العالم من الأمم والممالك التى كان للمغرب اتصال بها من قريب أو بعيد .

وقد تجلت أهمية هذه الوثيقة من حيث إنهاتقدم لنا المملكة المغربية ، وهى على وشك أن تستسلم أمام المؤامرات الدولية وتقبل التوقيع على معاهدة الحماية الفرنسية ، تقدم لنا هذه المملكة وهى تتمتع بسائر مقومات الدولة على خلاف ما كان الاستعمار يقوله من أن المغرب كان فراغاً .

لقد كانت الوثيقة دليلا ناطقاً على أن المغرب — وهو على عتبة معاهدة الحماية — كان مثلا للدولة الكاملة بمليكه ووزرائه وخلائفه وحاجبه وقائد مشوره وكتابه وتشريفات الأسرة المالكة ومن يتصل بها من الموظفين السامين : قضاة وفقهاء وقواداً ومحتسبين ونظاراً ونقباء وأمناء ووكلاء وسفراء وسائر طبقات المجتمع . . .

(*) قدم البحث إلى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة والأربعين (١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م) .

كان مثلا للدولة الكاملة، بماتتوفر عليه من جهاز للخارجية، يتمتع بقانون مالى وإدارى وبموظفين أكفاء .

وإلى الجانب الدبلوماسى كان المغرب من الناحية العسكرية يتوفر على تنظيم بالغ العناية ، فهنا رئيس الحدود الصحراوية والحدود الشرقية والحدود الغربية وهنا كبير المحلة وسائر أنواع الجند من طبجية وخيالة ومدربين ومهندسين علاوة على الأسلحة والمواد الحية .

كان المغرب مثلا للدولة الكاملة بما يتوفر عليه من نظام مالى يحاول أن يواكب الأنظمة العالمية الحديثة بما عرفه من عملات من شتى جهات الدنيا ، وبما عرفه من أنواع النقد ومختلف المعاملات .

كان مثلا للدولة الكاملة بما توفر عليه من نظام دقيق فى سير البلاط وتوزيع الوظائف على أهلها حسب الاختصاص، سواء أكان العاهل مقيما فى المدن أو على سفر . . . إن الدولة هى هى، سواء أكان الملك على كرسى حكمه أو على مطية جواده .

وهنا سنقف على المواد التى كانت تصحب الركب الملكى حيثما تحرك وأينما توجه، وكأنه مدينة مستقلة متنقلة بكل ما تحتوى عليه بمرافق المدينة .

كان مثلا للدولة الكاملة بما عرفته أنظمة المواصلات بين المدن فيما بينها ، وبين المغرب وغيره من الدول كذلك ، فهنا سعاة البريد الذين يختصون باسم الرقاصة[1] وقد كانوا مثلا فى الضبط والأمانة ، علاوة على ما يتمتعون به من بنية قوية وتجربة متطورة .

كانت هذه الوثيقة، بالنسبة إلينا، دليلا جغرافياً صادقاً وضع أصابعنا على المراكز والمدن الساحلية للمغرب فى بداية هذا القرن فهى حجة ناطقة بأننا لم نسلم إطلاقاً فى حدودها الجنوبية والغربية ، بقدر ما كانت الوثيقة أمينة فى أننا لم نتنازل بالنسبة لحدودنا الشمالية والشرقية .

وهكذا فهى تتحدث عن إقليم الصحراء وتعطيه ترتيبه بين الأقاليم الأخرى ، كما تعطى لطرفاية ولرأس بوجدور ولوادى الذهب أرقامها على نحو ما تفعل بسبتة ومليلية ومغنية .

وكلنا يعلم عن مؤتمر برلين (نونبر 1884 يبراير 1885) الذى أطلق اليد للدول الاستعمارية فى الأقطار الإفريقية . . . وكلنا أيضاً يعلم عن جواب الملك الحسن (الأول)

---

(١) جمع رقاص : ساعى البريد ، واللفظ من المصطلحات الحضارية التى استعملها المغرب منذ العصر الوسيط معتمداً على المعنى اللغوى لكلمة الرقص :

بزجاجة رقصت بما فى قعرها رقص القلوص براكب مستعجل

وتوجد بالمغرب منذ القرن السادس الهجرى قوانين . تحدد مهام الرقاصة وأجورهم .

عندما أقدمت أسبانيا—فى إطار هذا المخطط— على احتلال رأس بوجدور وأنشأت لها مراكز فى الداخلة ووادى الذهب وقامت بتوزيع منشورها بتاريخ 26 دجنبر 1884 ... كان جوابه فى الرسالة التى وجهها إلى نائبه بطنجة بتاريخ 4 رمضان 1303—6 يونيه1885

« أما وادى الذهب : . . فإنه يوجد بناحية أولاد دليم وقبيلة تسمى بالعروسيين الذين هم بخدمتنا الشريفة، النازلين بنواحى مراكش وفاس ، وتسمى عندهم بالداخلة فأعلم الباشدور بذلك » .

وكان الملك الحسن الأول ، قبل هذه الرسالة ، قام عام 1299 — 1882 برحلة إلى هذه المناطق حيث أعطى أوامره من أجل صيانة مرسى أكلو ومرسى إيسيك ومرسى سيدى ورزيك ومرسى سيدى محمد بن عبد الله[1] ؛

كما قام بإبلاغ السلطات الأسبانية بأن (صانطا كروز) التى كانوا يلتمسون أن يجعلوها مصلحة للسمك، هى التى تحمل عندنا (كويدر الرجيلة) ولذا فمن الأفضل — حفاظا على الصداقة الأسبانية — أن يعوضوا عنها بمصلحة أخرى فى سيدى أيفنى .

ترى أن هذه الوثيقة أمينة فى تثبيت مغربية تلك المناطق، بالرغم من سياسة الأمر الواقع التى كانت تنهجها الدول القوية ، وبالرغم من اتفاقية 27 يناير 1900 بين (ديلكاسى) والسفير الأسبانى (كاستبو) التى حددت بمقتضاها الممتلكات الفرنسية والأسبانية فى إفريقية الغربية :

لقد ظلت سياسة الأمر الواقع مرفوضة من لدن الحكومة المغربية ولذلك نجد الوثيقة تتحدى سياسة السطو والغصب والتآمر والتناور :

والوثيقة، من خلال كل هذا، دليل للذين يهتمون اليوم بمدلولات الأسماء الجغرافية (La Toponyme) سواء على الصعيد الوطنى أو المستوى الدولى ، فهو إذن سجل يعتبر من القواعد الأساسية للذين يرغبون فى تدوين معلوماتهم على مراجـــع وثائقية : : : الأمر الذى حـــدا بالوفد المغربى لدى المؤتمر العالمى الرابع لتنميط الأسماء الجغرافية (جنيف ، شتنبر 1982) إلى أن يقدم هذه الوثيقة على أنها (سبق) فى ميدان ضبط الأسماء الجغرافية عن طريق الرقم العربى[2].

لقد سبقت المملكة المغربية بأكثر من نصف قرن الولايات المتحدة الأمريكية والدول

---

(١) د . التازى : الثغور المغربية المحتلة بين المواجهة المسلحة والتدخل الدبلوماسى ، الحلقة الرابعة ، مجلة البحث العلمى ، عدد 27 محرم 1397 = يناير 1977 .

(2) Conférence des Nations Unies sur La Normalisation des noms Géogr'aphiques, Geneve, 24 Août 14 Sept. 1982

الأوربية إلى التعامل بالأرقام والتوسل بواسطتها لا بتكارما يسمى بالمصطلح البريدى لمعرفة مواقع المدن (Zip Code) فى أمريكا و (Cedex) فى فرنسا . . وكذلك لا بتكار مايسمى الرقم الشخصي فى بطاقات التعريف المستعملة اليوم فى الدول السكنديناقية :

(Magnétique) باعتبار أن الأرقام يمكن أن يستعين بها العقل الإليكترونى .

وعندما تنتقل الوثيقة لإعطائنا فكرة عن مختلف الدول التى كان للمغرب صلات بها واهتمام بحكامها ، تقدم إلينا عددا من العواصم التى تعطيها الوثيقة اسما أصيلا ظل إلى الآن يغزو حتى اللغات الأوربية إنه اسم (القصبات) التى يستقر بها عادة رأس الدولة ، لقد أتتها بعدد من القصبات التى تمثل المناطق الخمس للقارة الإفريقية (وهكذا كان للمغرب فى أوائل هذا القرن صلاته بالقسم الشرقى للقارة وكذا غربيها وشمالها وجنوبها ووسطها) .

ونفس هذا الوضع بالنسبة لأصدقاء المغرب فى قارة آسيا . . . فمن قصبات تركيا إلى قصبات بلاد العجم إلى أفغانستان إلى الهند إلى الصين إلى اليابان .

وقد تجلى أن للمغرب معارفه وأصدقاءه الكثيرين كذلك فى القارة الأوربية ، فنحن أمام زهاء عشرين دولة أوربية فيها إنجلترا وسكوتلاندا وايرلاندا والبرتغال وأسبانيا وفرنسا وبلجيكا وهولاندا وبروسيا ، أيام كانت بروسيا دولة دولة على حدة . .

هذا إلى القارة الأمريكية حيث نجد للمغرب أصدقاءه القدامى سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الشمال أو فنزويلا والبرازيل فى الجنوب :

والوثقية من خلال كل هذا تصوير مفيد لجغرافية العالم السياسة فى بداية هذا القرن عندما كانت بعض الجهات الإفريقية والأسيوية والأوربية تابعة لقوة بارزة من قوى العالم الأخرى ، وهكذا فإن المعلومات التى تحتويها الوثيقة معلومات مركزة .

وقبل أن تعطينا الوثيقة مفاتيح خطاباتها السرية تقدم لنا دليلا آخر على الظاهرة الصحية للمملكة ، وهى تفند كل الادعاءات التى ترمينا . بالعجز والخوف واليأس .

ويتعلق الأمر بلقب أمير الأسطول الذى كنا نراه أيضاً فى بداية هذا القرن ، بالرغم من التآمر الدولى فى مؤتمر إيكس لاشا بيل 30 شتنبر 1818 ، هذا إلى ذكر للمركب الملكى الذى ظل إلى هذا الوقت يمخر عباب المياة الإقليمة ويسهم فى استرجاع بعض النقاط المغربية التى سطت عليها بعض الشركات الأجنبية . . . من غير أن تهمل الوثيقة تخصيص الحواسيس والخونة بشكل من أشكال الحروف اللاتينية ، وهو حرف « T » وكأنها تشير إلى كلمة (Traitre) .

هنا ذكر (البوسطة) و (التلغراف) وكذلك السكة الحديدية التى شعر الغرب بأهميتها فى طليعة القرن العشرين .. . وهنا

السلك الدبلوماسي المعتمد لدينا، كل برتبته : المبعوثون الدبلوماسيون والسفراء العابرون والقناصل المعتمدون والنواب المساعدون .

اضف إلى كل هذا الدور التجارية الكبرى التى تمثل بعض الشركات العالمية . . بما فيها دار هسنير (Haessner) الألمانية ودار كوتش (Gautsh) الفرنسية ودار برينطى (Bariente) الإنجليزية ودار بن زويك (Braunshving) الفرنسية ، ودار ناهون (Nahon)الإيطالية . إن كل هذا كان يترجم عن مدى تفتح المغرب لقبول ما تجدد من أحداث على الساحة العالمية .

وبعد أن تقدم لنا الوثيقة شبه قاموس رتبت كلماته على الحروف الهجائية المغربية [1] تتناول طرق التعبير عن تلك الكلمات بأرقام معينة . . وبعد أن تقدم لنا وسيلة ثانية للتعمية، تعتمد على تعويض كل حرف من حروف الهجاء برقم معين تعود لإعطاء أيام الأسبوع رقما خاصاً ابتداء من يوم الأحد ، كما تعطى أرقاماً معينة للأشهر الاثنى عشر القمرية بداية من المحرم، وتقدم لنا فى الصفحة الأخيرة نموذجاً ثالثاً للتركيب السرى للكلام، لايعتمد على الإتيان بأرقام معينة عوض كلمة ما من الكلمات ولا على تبديل حرف هجائى برقم مخصوص ، ولكنه يعتمد على استبدال الحروف العربية بحروف لاتينية مختارة على أساس التعمية وبأرقام معينة فى حالة استنفاد الحروف االلاتينية . .

وهكذا فمنذ أيام السلطان العظيم عبد الملك السعدى (شهيد وقعة وادى المخازن 985=1578) الذى كان يوقع أحيانا بحروف لاتينية [2] ، منذ ذلك التاريخ وجدنا اليوم أن الإدارة المغربية تهيأت لاختيار الحروف العجمية—على الأقل— كوسيلة ومن وسائل التعمية والترميز ، ووسيلة من وسائل الفصل بين الأرقام ، رغبة فى تسهيل الأمر على من يرغب فى حل الشيفرة .

وهكذا يكشف لنا عن جانب آخر من جوانب الصحوة المغربية التى تمثلت فى الإقبال منذبداية هذا القرن على تعلم اللغات الأجنبية، وخاصة طنجة العاصمة الدبلوماسية للمغرب ، ومن ثمت فإننى لاأعتبر أن هذه الوثيقة مجرد مفتاح للقراءات السرية، ولكنى أعتبرها (مؤلفاً) يؤرخ لهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المغرب الأقصى ، بل ولتاريخ الدول التى ترتبط بالمغرب كذلك .

---

(١) من المعلوم أن للمغاربة ترتيبهم الخاص للحروف الهجائية وكذا للحروف الأبجدية على ما يذكره ابن خلدون فى المقدمة علاوة على أنهم ينقطون الفاء بنقطة من تحت وينقطون القاف بنقطة واحدة من فوق .

(٢) وقعة المخازن هذه هى التى أجهز فيها الجيش المغربى على ملك البرتغال دون سباستيان وهى المعروفة بمعركة الملوك الثلاثة ، فقد قضى فيها علاوة على الملكين المذكورين على أمير مغربى ثالث كان يناصر سباستيان .

ولقد لذ لبعض الأوربيين والمستعمرين منهم خاصة أن يكتبوا عن هذه الفترة : العقد الأول من القرن العشرين، متقصدين جميعهم إلى إثبات صورة واحدة ، وهى أن المغرب انتهى وأن تعثراته لم تكن وليدة تواطؤ المجموعة الدولية كلها على كيانه ، ولكنها كانت نتيجة لضعف أجهزته المركزية والإدارية، وليدة تقوقعه وانغلاقه، فجاءت هذه الوثيقة لتقدم المغرب كأتم منها تكون عليه الدولة قوة وتنظيما ومواكبة وتحضراً .

ولا بد أن المارشال ليوطى [1] كان صادقا مع نفسه عندما كتب من الرباط بتاريخ 24 أكتوبر 1920 يقول للسيد جورج ليكيس (G. Leygues) رئيس المجلس الوزارى بفرنسا :

لقد لاحظت أثناء زيارتى الأخيرة إلى فرنسا مدى الجهل المطبق الذى يهيمن على بعض الجهات المأذونة حيال ما تؤديه هنا فى المغرب كلمة « السلطان » ، حيث لاحظت أن تلك الجهات تصنفه على أنه على نحو باى تونس أو سلطان مصر أو شريف مكة مع أنه لا صلة إطلاقا بين هؤلاء وبين مركز السلطان بديار المغرب .

إن السلطان هنا هو الإمام الذى توجه شعبه : فهو عاهل سياسى وهو قبل كل شئ رئيس دينى لسائر المسلمين فى المغرب ، بل فى الأجراء النائية الأخرى كما أدركته بنفسى أيام الحرب » . يقول اليوطى .

وفى رسالة دورية بتاريخ 18 نونبر 1920 موجهة من ليوطى إلى مساعديه يقول :

نحن هنا فى المغرب وجدنا دولة وشعباً معاً ، مرافعلا بأزمات ولكن هذه الأزمات إنما كانت حكومية أكثر منها أزمات اجتماعية . ويكفى أن نرجع قليلا إلى التاريخ لنشهد حكومة حقيقية تظهر أمام العالم كأية دولة من دول الأسرة الدولية بما كانت تتوفر عليه من وزراء لامعين، وسفراء ناجحين ، كانوا يجلسون إلى جانب الدول الأوربية فيؤدون واجبهم كأتم ما يكون الأداء ، وبعض هاته الشخصيات ما يزال إلى الآن ينعم بالحياة [2] .

ولقد وصلتنا هذه الوثيقة عن طريق المعرض الذى أخذت وزارة الشؤون الثقافية على عاتقها تنظيمه كل عام لتوزيع « جائزة الحسن الثانى للمخطوطات والوثائق » فكانت فى صدر الوثائق الرائجة بالمعرض الخامس الذى تم سنة 1973 .

وقد قدمت من لدن السيد الحاج محمد ابن محمد بن بناصر غنام . . . آلت إليه من جده السيد بناصر الذى كان الشخص الثانى فى (دار النيابة) بطنجة فى بداية هذا القرن . . . وكانت بمثابة مبنى وزارة الشئون الخارجية فى المصطلح الحديث .

---

(١) أول مقيم فرنسى عام بالمغرب بعد عقد الحماية الفرنسية 1912 .

(2) Hassan II : Le Défi : ED. Albin Michel 1967 p. 219 - 220

وقد توفرنا على نسخة أخرى من هذه الوثيقة ، لكن يظهر أنها إنما كانت منقولة عن الأ لى بدليل قيام صاحبها ببعض التصليحات التى كان يراها ضرورية[1] .

فمن هو الدبلوماسى المغربى بناصر بن أحمد غنام ؟

تعتبر أسرة غنام من الأسر الشهيرة الأثيرة فى الرباط وهى من أصل عربى أندلسى ، وتوجد أسر من المشرق تحمل هذا الاسم .

سمى على جده الحاج بناصر ؛ ، وقد عوض والدة نظارة الأوقاف بعد وفاته عام 1290 — 1873 ولم يلبث أن عينه الملك الحسن الأول عام 1292 — 1876 أميناً للسفارة التى أوفدها العاهل صحبة السيد الزبدى إلى فرنسا وانجلترا وبلجيكا وإيطاليا لمفاوضة هذه الحكومات فى شأن الحماية التى كانت تمنح لبعض المواطنين المغاربة من لدن تلك الدول ، والتى كانت تسبب للحكومة المغربية عدداً من المشاكل ... وبعد أن تقلب فى عدد من الوظائف وقام ببعض المهمات التى تمس الإدارة المالية نقل سنة 1315 — 1897 إلى طنجة حيث عمل بها أميناً قبل أن يقوم الملك عبد العزيز بحركته الأولى فى سبيل إصلاح أساسى لدار النيابة بطنجة حيث وجدناه ينشئ مجلساً استشارياً للنائب ، ويضع دستوراً للدبلوماسية المغربية ويحدد المهام الرئيسية للدار وذلك بمقتضى مرسوم ملكى هام يحمل تاريخ 4 جمادى الأولى عام 1318 30 غشت 1900 ...

فى هذا التاريخ التحق السيد غنام بدار النيابة كمستشار أول للسيد محمد بن العربى الطريسى النائب السلطانى ، وحتى نتصور الحجم والمنهاج الذى أصبحت تسير عليه (دار النيابة) بطنجة أو « الفسّينة » كما كانوا يسمونها ، نرى من المفيد للمهتمين بتاريخ الدبلوماسية المغربة أن ننوه بالظهير العزيز الذى يحمل تاريخ ٤ جمادى الأولى 1318 (38 غشت 1900) والذى يعتبر بمثابة النظام الداخلى لسير وزارة الشؤون الخارجية ، وقد كان آخر ما كلف بإعداده وتحضيره أمين الأمناء السيد عبد السلام التازى قبل أن يستعفى ويقصد البقاع المقدسة[2]

ولقد كان من المهام التى أسندت إلى السيد بناصر غنام — وهو يمارس عمله بدار النيابة فى طنجة — تسميته عضواً فى السفارة التى بعث بها السلطان مولاى عبد العزيز عام 1319 — 1901 إلى كل من فرنسا وروسيا صحبة السيد عبد الكريم ابن سليمان وزير الخارجية آنذاك ، ثم أرسل عام 1320 — 1902 إلى الجزائر موفداً من قبل السلطان المذكور لتحية رئيس الجمهورية الفرنسية بمناسبة زيارته للجزائر ووهران .

---

(١) عبرت النسخة الأولى فى مقطعين اثنين عن حروف الهجاء بحروف (أبجد) فأصلحها صاحب النسخة الثانية .

(٢) د . التازى : رسائل مخزنية ، مطبعة أكدال ، الرباط ص 64 .

ويظهر أن المحاولة السابقة لإصلاح العمل بدار النيابة لم تؤت أكلها، فإن المجلس الاستشارى تحول إلى منافسات كان يستغلها المتربصون والمتأملون من خارج النيابة[1]، الأمر الذى دفع بالسلطان مولاى عبد العزيز إلى أن يقوم عام 1322 — 1904 بحركته الثانية فى دار النيابة بطنجة حيث استدعى من جديد أمين الأمناء الحاج عبد السلام التازى للمشاركة فى الحكومة بعد أن كان قد استعفى قبل أربع سنوات للقيام بمناسك الحج على ماقلناه .

وهكذا سمى التازى « نائباً » بطنجة عوض الحاج محمد بن العربى الطريس حيث وجدنا النائب الجديد يلتمس من العاهل أن يشد أزره بإبقاء بناصر غنام إلى جانبه ؛ تقديرا لخدماته وتجربته الطويلة .

وبالرغم من عدم التحاق التازى بمقر مأموريته على ما سنرى، حيث تقرر إقرار الطريس فى وظيفته، فقد استمر بناصر غنام يقوم بأعمال دار النيابة مع النائب إلى أن تولى السلطان عبد الحفيظ مكان أخيه السلطان عبد العزيز عام 325 — 1907 حيث عين فى اللجنة المكلفة بتقويم الخسائر التى لحقت الدار البيضاء بسبب الفتن التى أدت إلى احتلال المدينة من طرف فرنسا وأسبانيا .

وقد كانت آخر مهمة دبلوماسية قام بها غنام — بعد أن أثيرت المصاعب ضد إرجاعه لعمله بدار النيابة فى طنجة — هى إرساله من لدن السلطان مولاى حفيظ عضواً فى السفارة التى بعث بها العاهل إلى أسبانيا صحبة أحمد ابن المواز عام 1327 — 1909 .

فمن الذى ألف الوثيقة السرية ؟ .

لقد صيغت مقدمتها بأسلوب تعمد بدوره أن يحتفظ بالسر حول من ألفها ومن كتبها، فقد بنى للمجهول تركيبها : «اتخذ هذا المسطور...» «وقد جعل لكل فرد . . ضُمِّن هذا المسطور : . . وجعل لكل حرف » :

وهكذا فإن العمل عمل حكومة فيما يتأكد ، وليس عمل فرد ، ولو أن هذا الفرد كان هو الذى يطبق تعليمات الوثيقة الحكومية .

وهنا يطرح السؤال : متى نسخ هذا المسطور أو اتخذ قاعدة للمخاطبات السرية ؟ سنقرأ الجواب عن السؤال على بعض صفحات الوثيقة وخاصة الصفحة الثالثة التى تتحدث عن وكلاء المغرب بالخارج وأعضاء « دار النيابة » فى طنجة حيث نجد فراغاً مكان اسم النائب[2].. والصفحة الرابعة التى تتحدث عن الخبراء العسكريين الأجانب والصفحة الخامسة التى تتحدث عن الجهاز المالى والريال العزيزى والصفحة الثانية عشرة التى تتحدث عن بعض الرتب البحرية وبعض الدور التجارية . . وبخاصة الصفحة العشرون التى أقحمت بأخرها علامة « الثائر الفتان » .

---

(١) عبارة مؤرخ الدولة مولاى عبد الرحمن ابن زيدان : لم يقع بين الرئيس والمرؤوس وفاق فاعترى ذلك الجمع التكسير . . . العز والصولة أ 306 — 308 — 307

(٢) خلا منصب « النيابة » مرتين أولاها عندما أعفى الطريس عام 1904 وثانيهما عندما التحق بربه 16 شعبان 1326 = 13 شتنبر 1308 بعد نحو من شهر من انتصار مولاى حفيظ على أخيه مولاى عبد العزيز . . .

وهكذا نستطيع القول بأن الوثيقة نسخت أو جددت فى أيام السلطان مولاى عبد العزيز وقبل مؤتمر الجزيرة الخضراء[1] وبالذات فى أوائل رجب 1322 منتصف شتنبر 1904 عندما أعفى الحاج محمد بن العربى الطريس من النيابة عن السلطان وأسندت المهمة للحاج عبد السلام التازى بمقتضى عدد من الظهائر العزيزية التى صدرت للطريس وكذلك بمقتضى الخطابات الخاصة التى أرسلت بتاريخ ٤ رجب 1322 15 شتنبر 1904 لسائر قضاة المدن الساحلية الثمان : تطوان ، طنجة ، العرائش ، الغذوتان البيضاء ، آزمور ، الجديدة ، أسفى والصويرة .. وكذلك لسائر أمناء المراسى الثمانية علاوة على القواد العشرة : ابن سعيد ، السويسى ، الحديدى ، ابن هيمة الأزمّورى ، المنبهى ، العبدى ، الغازى ، المختارى ، المديونى[2] .

كانت ظروف هذا التعيين لا تخفى على أحد ، فلقد سبق أن أبرمت كل من فرنسا وبريطانيا اتفاقية فى أبريل 1904 تنازلت الأولى بمقتضاها للثانية عن مصر ، وباعت هذه لتلك بلاد المغرب ! وقد شهدت طنجة فى الشهر الموالى 18 ماية 1904 عملة اختطاف قام بها الشريف الريسونى استهدفت بعض الرعايا البريطانيين والأمريكان . . . وقد اقترن هذا بنزول البعثة الفرنسية برئاسة طلايلاندى إلى فاس .

ومن المعلوم أن تعيين التازى فى منصب النيابة أزعج إلى حد كبير خصومه ، وبخاصة أعضاء السلك الأجنبى الذى عرفوا عنه إخلاصه وجديته أثناء ممارسته لوزارة المالية أربعة سنوات[3] الأمر الذى كان وراء التآمر لتجميد التحاقه بطنجة فلقد بلغ التطاول بالبعثات الأجنبية بطنجة أن أخذت تعتقد أن من حقها أن تشاور حول (من) سيعهد إليه بمباشرة العمل معها حتى ليخيل للمرء أن « دار النيابة » كانت سفارة مغربية معتمدة لدى الهيأة الدبلوماسية وليست السفارات الأجنبية هى المعتمدة من طرف حكوماتها لدى السلطان وحكومته[4] .

فى تلك الأثناء ، حررت الوثيقة التى ترك فيها اسم النائب معلقا مع اثبات الرقم الخاص به وهو ٨٦ فى حين أثبتت فيه لائحة سائر أعضاء النيابة وعلى رأسهم بناصر غنام :

---

(١) مما يلاحظ فى الوثيقة أنها لا تتضمن حديثاً عن (بنك المغرب) الذى تنص عليه بعض رسائل مولاى عبد العزيز بتاريخ 12 ذى الحجة 1424 = 27 يناير 1907 .

(٢) ابن زيدان : الاتحاف ٥ر٣٦٣ عبد الهادى التازى : رسائل مخزنية ، القسم الأول ، مطبعة أكدال 1967 ص ٦٨ – ٦٩ – ٧٠ .

(3) Nichaux - Bellaire : Organisation des Finances du Maroc : Journal asiatique T.X.T 1907 Pierre Guilben: L'alemagne et le Maroc 1867 P. 826 - Weisgerber : Le Maroc il ya 30 ans 1928 P. 26-27 au sauil du Maroc moderne

P. 67 P.G. Rogers : A history of Anglo - Morocco Relations to 1900, London P. 233.

(٤) ع . ابن منصور : أعلام المغرب العربى I رص ٢٢٠ .

وهناك موشر آخر يأتى فى الصفحة العشرين عندما ألحقت أسفل الصفحة الأخيرة علامة الثائر الفتان « T » عوض أن تكون فى الصفحة الرابعة الخاصة بالشؤون الحربية ، وهو الأمر الذى يدل على أن تمرد الفتان (بو حمارة) طرأ والوثيقة معمول بها : . .

وهكذا يتأكد لنا أن الوثيقة ترجع للتاريخ الذى افترضناه ، وهو أوائل رجب 1322 منتصف شتنبر 1904 :

وإذا ما تجاوزنا تلك الإشارات فإننا سنجد أنفسنا أمام ملاحظات أخرى تدل بدورها على بعض الظواهر التى تعطينا فكرة عن واقع الأيام التى عاشتها الوثيقة :

نحن أمام طائفة من الألفاظ الدخلية التى لم تهيب المخطوطة إقحامها ضمن اللغة العربية المستعملة، وهكذا لم يجد المؤلف غضاضة فى استعمال كلمة الدينا ميت (Dynamite) وكلمات بنك نوط (Bank-Notes) والشيك (Chéques) والليطرة (les traites) والليبرة (Le livre) والريال البندقى (Venezia) والبـــارة (Le barre) والإنطريس (les intérêts) والكمسيون (Commission) والسكرطة (Segurada) والميرنط (Al Mirante) وقنصل جنرال (Ccnsul Général) وقيس قنصـــل (Vice-Consul) وشمان — دوفير (Chemin be fer) والبوسطة (Poste) تلغراف (TélégraPhe) وسكلار (Sirculaire)

وعلى خلاف القلقشندى فى صبحه عندما اعتمد على الأرقام الهندية فى حل معمياته، فإن صاحب الوثيقة اعتمد على استعمال الغبارية : ويعنى بالقلم الغبارى ما اعتدنا أن نعرفه فى سائر الموسوعات العالمية باسم الأرقام العربية (Les chiffres Arabes) وهى :

1 — 2 — 3 — 4 — 5 — 6 — 7 — 8 — 9 — 10

وقد سميت بالغبارية لأن النساخ الذين كانوا يرسمونها كانوا يضعون عليها غباراً لتنشيف مدادها . . . وقد انتقلت إلى أوربا من المغرب فى وقت مبكر جداً بواسطة جيربير (Gerbert) الذى أصبح البابا سلفيستر الثانى :

وكما اعتاد المغاربة الاعتماد على القلم الغبارى استعملوا آنذاك الخط الفاسى أو القلم الرومى .

الخط الفاسي أو الخط الرومي

الآحاد	الخط الفاسي	ا	ب	ج	د	ه	و	ز	ح	ط
	القيمة العددية	1	2	3	4	5	6	7	8	9

العشرات	الخط الفاسي	ي	يا	يب	يج	يد	يه	يو	يز	يح
	القيمة العددية	10	20	30	40	50	60	70	80	90

المئين	الخط الفاسي	ق	قا	قب	قج	قد	قه	قو	قز	قح
	القيمة العددية	100	200	300	400	500	600	700	800	900

آحاد الألوف	الخط الفاسي	ا	ب	ج	د	ه	و	ز	ح	ط
	القيمة العددية	1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000
عشرات الألوف	الخط الفاسي	ي	يا	يب	يج	يد	يه	يو	يز	يح
	القيمة العددية	10000	20000	30000	40000	50000	60000	70000	80000	90000
مئات الألوف	الخط الفاسي	ق	قا	قب	قج	قد	قه	قو	قز	قح
	القيمة العددية	100000	200000	300000	400000	500000	600000	700000	800000	900000

الكسور	الخط الفاسي	ا/م	ب/م	ج/م	د/م	ه/م	و/م	ز/م	ح/م	ط/م
	القيمة العددية	1	2	3	4	5	6	7	8	9

ونظراً للغموض الذى لاحظ صاحب الوثيقة أنه قد يتعرض إليه الكاتب عندما يركب الرسالة بواسطة أرقام غبارية متوالية ، نظراً لذلك وجدناه يبتكر فاصلة توضع بين الكلمات تميزاً لها فيما بينها على نحو ما يقوم عليه اليوم نظام « الشيفرة » بوزارة الشؤون الخارجية ، وكانت الفاصلة التى اختارها على شكل خط أفقى صغير : شرطة ، على هذا النحو 660 — 55 — 890 .
أى (كتب لنا) ويؤديها رقم 660 (جلالة الملك) ويؤديها رقم 55 (بالعمل على ما تقدم لكم) ويؤديها رقم 860 .

وقد شعر « صاحب الوثيقة » بأن قاموسه لا يستوعب سائر أغراض الرسالة ، لذلك وجدناه يقدم طريقتين عمليتين للاستعانة بهما لتعمية الرسائل الموجهة .

ويتعلق الأمر فى الحالة الأولى بما ورد فى الصفحة 20 أى أن يعمد الكاتب إلى الحروف الهجائية ويجعل لكل واحد منها رقماً غبارياً معيناً ، وعوض أن يكتب بها ، أى بحروف الهجاء ، فإنه يكتب بأرقام الغبارة ، وزيادة فى التوضيح فإنه يجب علينا أن نجعل فاصلة بين الحروف كنا فيما سبق نستعمل ، فاصلة الشرطة بين الكلمات ، وهنا نستعمل ، كفاصلة بين الحروف ، نقطة على هذا الشكل (.) للتدليل على الفرق بين الحرف والحرف :

نريد أن نبلغ صاحبنا « أن البحر هاج » فنرسمه هكذا : 20 — 34 — 21 — 25 — 28 — 45 — 20 — 24 .

يبقى مع كل هذا الاحتياط شعور بنقص أو فراغ عندما لا نجد وسيلة لشكل الحروف ، بيد أن اعتماد « الشيفرة » على المادة العربية يجعل من السهل الاستغناء عن الشكل الذى نجد اليوم وزارت الخارجية فى الدول العربية تؤديه بواسطة الحروف اللاتينية :

وفيما إذا حدث أن اشتملت الرسالة أو البرقية على ذكر عدد قد يلتبس بالأرقام التى أعطيت للكلمات والجمل والحروف ، فإنك تحصر هذه الأعداد بين شكلين على هذا النحو : A الذى يشبة حرف A فى اللغة اللاتينية ، وهكذا عندما نجد مثلا : A85A فإن القصد يكون إلى عدد خمسة وثمانين وليس إلى وزير الخارجية الذى يرمز إليه فى الوثيقة برقم 85 .

أما الحالة الثانية من حالات التعمية عندما لا نجد فى هذا «القاموس» غرضا من أغراض الرسالة ، فهى أن تختار لحروف الهجاء أشكالا تجعلها لها .

وفى الحالة الأولى كنا نعبر عن حروف الهجاء بأرقام غبارية وفى هذه الحالة نعبر عنها بأشكال تتردد بين حروف لاتينية وبين أرقام غبارية :

نريد أن نبلغ صاحبنا بأن « البحر هاج » فنرسمه طبقاً للتعليمات التى وردت فى آخر صفحة من الوثيقة هكذا :
2 . O . U . L . A . S . O

لقد ابتدات الوثيقة بإعطاء رقم لرئيس الدولة كان هو « الخمسة والخمسين » فمتى تحدثت بهذا الرقم كنت تعنى « الجناب المولوى » أعزه الله .

« لابد أن المغاربة جميعهم يميزون إلى اليوم بين الموسيقى التى يعرفونها فى محافلهم بأسم (الالة) بدون نسبة إلى الأندلس، وبين الموسيقى الأخرى التى يطلقون عليها موسيقى « الخمسة والخمسين » والتى لا يقصدون بها شيئا — فى نظرى — غير الموسيقى التى تستأثر بحوقتها الخاصة ملك البلاد[1] .

وكثيرا ما نسمع مثل هذا التعبير السائر : « فلان ضربت عليه الخمسة والخمسين » يعنى أنه فى وضع كوضع الملوك بذخاً وعظمة .

« وبعد رقم جلالة الملك يأتى رقم الولد 58 ولأم 55 والمهر 65 :

ثم كان رقم الوزراء والقضاة والنظار والقواد إلى آخر للائحة التى لم تغفل أى موظف سام من موظفى الدولة فى الداخل والخارج .

« وبعد أن تقدم الوثيقة المواد التى تهم الجيش مع أسلحة وقطع غيار . . والتى تهم المالية . . والمهن التى تتصل بالملك والشكايات والمشور الملكى . . كل برقمه .

« بعد أن تقدم المراكز والمدن الساحلية للمملكة المغربية والمراكز والمدن الداخلية

تأتى على قواعد الممالك الآسيوية والأوربية والأمريكية وتذكر الدول الأفريقية ، بل إنها أحيانا تقسم الدولة الواحدة أقساماً بحسب أهمية العلاقات بين المغرب وبين تلك الجهة .

« وهكذا فهى عند حديثها عن مصر مثلا ، ترمز للاسكندرية برقم 294 ولطنطا برقم 295 ؛ ولدمنهور برقم 296 ولمصر العاصمة برقم 297 وللسويس برقم 297 مما يؤكد وجود مصالح للمغرب فى كل هذه الجهات، وهى الحقيقة التى تثبتها الوثائق المصرية المخطوطة والمطبوعة .

« وبعد أن تقدم لنا بعض الرتب البحرية . والدور التجارية التى لها صلة بالأغراض الحكومية، بعد أن تقدم لنا ذلك، كل برقمه الخاص به . . . تنتقل إلى الفصل الثانى وهو الذى يتعلق بالمفردات والجمل المتداولة فى الخطابات الرسمية .

« وهنا نجد أنفسنا مع « قاموس » مقسم إلى قسمين : الأول خاص بالجمل الفعلية ، والثانى خاص بالمفردات والحروف. . وكلا القسمين مرتب ترتيباً دقيقاً على الحروف الهجائية . .

---

(١) يذكر بعض السادة المهتمين بهذه الآلة أن القصد بالخمسة والخمسين عدد النوبات الموسيقية الإحدى عشرة مضروبة فى عدد الصنائع الخمس ، كما قرأنا فى آخرين أن اسم الخمسة والخمسين آت من أن عدد أفراد الفرقة كان خمساً وخمسين ، ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأن القصد إلى ما بقى ذلك .

وهكذا يبتدئ القسم الأول بالأفعال التى تبتدئ بالألف : أخبرنا . أخبرناه ، أخبرونا إلخ . . اكتب له مع البوسطة اعمل الواجب عليك ولا تقصر . . كل جملة يعبر عنها بمجموعة عددية لا تتعدى ثلاثة أرقام .

ثم يأتى حرف الباء: بايع . برئ ، مما نسب إليه . . إلخ . . ثم التاء . . توجه على طريق البحر.. ثم الجيم والحاء والخاءوالدال : دافع بالتى هى أحسن . . . ثم العين : عمل لنا تلغرافياً . . عمل سكلاراً . . إلى الياء: « يسر لنا الأمور المكتوب لك عليها . : »

كماندخل للقسم الثانى كذلك بالمفردات المبتدأة بالألف : العمل على ماتقدم لكم.. المدد فى الطريق وبوصوله يكون لك الإعلام فى التلغراف ثم الباء إلخ . . إلى أن تقدم الوثيقة أرقامها لكل حرف من الحروف الألفبائية قبل أن تقدم أشكالا أخرى لتلك الحروف، متى تعلق بها الغرض .

وقد كان من الملاحظات الدقيقة فى هذه الوثيقة أن الذى وضع الأرقام لأشخاصها ولكلماتها، وجد نفسه أحيانا مضطراً لإعطاء رقم مكرر ، فحتى لا يوقع الناس فى اللبس جعل الرقم المكرر ، علامة هكذا : ^{2} . — . ويحدث أن يكرر الرقم ثلاث مرات وحينئذ يجعل أمام الرقم المكرر ثلاثاً ، علامة هكذا : ($\frac{1}{4}$) وسنرى — ونحن نستعرض صفحات هذا المخطوط — أن الذين أشرفوا على تدوينه كانوا على وعى تام بما يجرى من حواليهم ، وبذلك برهنوا على أنهم كانوا يعايشون الأحداث ويبتكرون لكل ما يجد شكلا من الأشكال ، لتسهيل عملية الاتصالات والمخاطبات والمراسلات .

لقد أصحبْتُ هذه الوثيقة الفريدة بدراسة تناولت فيها ، بتفصيل ، تطور «الكتابة الباطنة» كما سماها ابن وهب الكاتب ، منذ ظهورها فى المشرق والمغرب ، وحرصت على أن أقوم بالمقارنات والمفارقات بين طائفة من النماذج التى ظهرت فى المصادر العربية وغيرها .

عبد الهادى التازى
عضو المجمع المراسل من المغرب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
رئيس مجلس الادارة
مصطفى حسن على
رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٤/٩١٤
الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
١١٠٦س ١٩٨٤ — ٢٠٣٠